

النمو السكاني والتطور الاقتصادي في السودان

الدكتور السيد البشرى *

ملخص البحث :

جمهورية السودان الديمقراطية تكون أكبر وحدة سياسية في القارة
الافريقية من حيث المساحة إذ أن مساحتها تساوي ٢,٥ مليون كيلومتر مربع
في حين أن سكانها لا يتجاوزون ١٦ مليون نسمة، ولذا كانت الكثافة السكانية
للقطر السوداني ضئيلة جدا (٦ أشخاص للكيلومتر المربع) خاصة إذا ما قارناها
بإمكانات البلاد الزراعية الضخمة . وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
بحوالى ١٢٠ مليون فدان ونسبة المستغل منها زراعيًا يعادل حوالى ١٣٪ فقط .
والسودان مثل غيره من البلدان النامية يعاني من التخلف الاقتصادي إذ أن معدل
دخل الفرد فيه لا يتجاوز ٤٠ جنيها سودانياً (حوالى ١١٠ دولاراً أمريكياً)
ومعدل نمو الاقتصاد السوداني في السنة يساوى ٥٪ فقط، وهي نسبة منخفضة
حتى إذا ما قارناها ببلدان العالم الثالث . ومما هو واضح فإن هذه النسبة
المنخفضة من النمو تشير إلى أن البلاد في حوجة ماسة إلى جذب استثمارات
كبيرة من الخارج كي تستطيع أن تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام . وبالرغم
من التخلف الاقتصادي وقلة السكان في هذا البلد المترامي الأطراف نجد أن
هنالك زيادة مطردة في السكان منذ بداية هذا القرن فقد ارتفع عدد سكان
القطر من ١,٨ مليون في عام ١٩٠٣ إلى ١٦,٥ مليون نسمة في عام ١٩٧٢ *
وقد كان واضحاً أن التقدم الاقتصادي مع بطئه وارتفاع مستوى المعيشة والتغلب

(*) رئيس شعبة الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الخرطوم .

على الأوبئة والأمراض المستوطنة مثل الملاريا والحمى الصفراء والتيفود ومرض النوم .. الخ قد ساعد على نمو السكان المطرد . ويصل معدل الزيادة السنوية للسكان حوالي ٣٪ ، وتعد هذه النسبة عالية جداً بالمستويات العالمية . وإذا استمرت الزيادة بهذه الصورة فإن الدلائل تشير إلى تضاعف السكان بعد ٢٣ سنة من الآن أى بنهاية هذا القرن . ومن أهم الظواهر الديمغرافية في السودان والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على اقتصادياته هي أن الأغلبية العظمى من السكان حديثوا السن فهناك ٤٦٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً ومعنى هذا أن القوى العاملة تتحمل مسؤولية جسيمة في الانفاق على هذه المجموعة الكبيرة من الأطفال ويجعل من الصعب أن تدخر الأمة بنفس التقدير المطلوب لتنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً . بالإضافة إلى هذه الظاهرة نجد أن ظروف البلاد الطبيعية قد ساعدت على تمركز السكان في أواسط القطر (بين خطي عرض ١٠ و ١٦ شمالاً) وكذلك حول مجرى النيل وروافده حيث تتوفر المياه وحيث توجد معظم المشروعات الإنمائية بالبلاد . ولنا نجد أن الكثافة السكانية على هذين المحورين مرتفعة إذا ما قارناها بأجزاء القطر الأخرى . ونجد أيضاً أن الأغلبية العظمى من مدن السودان تقع على هذين المجالين . وخلاصة القول أن السودان بلد شاسع له إمكانيات زراعية ورعوية ضخمة ولكنه في الوقت الحاضر يعاني من قلة السكان وضعف الاقتصاد، ولكن مما تقدم يتبين أن سكان البلاد في نمو مطرد وقد يؤدي هذا إلى تدهور الأحوال الاقتصادية وانخفاض المستوى المعيشي ما لم تجد البلاد مصادر خارجية لتمويل مشروعات التنمية . وبما أن السودان غني بموارده الزراعية والرعوية فيمكنه أن يستجلب رؤوس الأموال من الخارج وبخاصة من الأمم المتحدة وكذلك الدول الغنية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا . وبهذا يمكن للسودان أن يدفع بعجلة اقتصاده إلى الأمام وفي نفس الوقت يستطيع السودان أن يسد العجز في المواد الغذائية من حبوب ولحوم في كل من البلدان العربية والأفريقية .
